الأنباء
الاربعاء 6 ابريل 2016

لمحات

بقلم: محمد جاسم المديرس

مصادر مبتكرة لتنويع الدخل

في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط لابد من البحث عن أفكار جديدة لتنويع مصادر الدخل لكي تسهم بشكل فعال في توفير الملايين على الدولة وتعمل على حل عدة مشاكل متعلقة بسير العملية التعليمية في الكويت، ومن الأفكار التي يجب النظر إليها الاستثمار في قطاع التعليم.

فعدد الوافدين بالكويت يبلغ نحو 3 ملايين ويبلغ عدد أبناء هؤلاء الوافدين، الذين هم في سن التعليم من مرحلة الروضة إلى السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية نحو مليون وهؤلاء يلتحقون بشكل إلزامي بالمدارس الخاصة، فيما عدا أبناء بعض الفئات.

وتتلخص الفكرة في السماح لربع أبناء الوافدين بالالتحاق بالمدارس الحكومية، مشيرا الى ان متوسط الرسوم السنوية التي يدفعها الوافد للابن الواحد بالمدرسة الخاصة يبلغ نحو 500 دينار ويزداد المبلغ بنوع المدرسة الخاصة ومستواها التعليمي وبذلك تصل التكلفة الإجمالية السنوية المدفوعة من الوافدين لأبنائهم كمصروفات دراسية بالمدارس الخاصة الى 500 مليون دينار، ويمكن للدولة ان تستفيد بجزء من هذا المبلغ وذلك بالسماح لعدد من ابناء الوافدين بالالتحاق بالمدارس الحكومية على الا يزيد هذا العدد عن ربع مليون طالب مقابل دفع نصف مبلغ الرسوم الذي كان يدفعه للمدرسة الخاصة، وسيصل جملة ما ستحصله الدولة الى 625 مليون دينار سنويا..

ولن يحتاج ذلك أي جهد زائد من الدولة أو أي إنفاق إضافي حيث سيتم توزيع أبناء الوافدين على المدارس الحكومية التي يزيد عددها عن ثمانمائة مدرسة بفصولها العديدة بكل مرحلة دراسية وسيتم ذلك بذات العدد من المدارس والمدرسين دون زيادة سوى زيادة عدد المقاعد لمرة واحدة فقط وبعدها يؤول المبلغ كاملا إلى الدولة.

هذه الفكرة تفيد في توفير هذا المبلغ الضخم سنويا والذي يمكن الاستفادة منه في إنشاء مدارس جديدة أو تطوير المدارس الحالية والارتقاء بمستوى العملية التعليمية أو الانفاق على أوجه خدمية أخرى تفيد المواطن والمقيم، وسيستفيد الوافد على وجه التحديد بتخفيف العبء المادي الملقى عليه إلى نصف الرسوم ومن ثم فإنه سيتمكن من استكمال تعليم ابنه في جميع المراحل التعليمية، وتعد هذه لفتة إنسانية من الدولة للوافدين للتخفيف من أعبائهم المادية كما تساهم الفكرة الجديدة في حل مشكلة تكدس الطلاب بالمدارس الخاصة والتي أصبحت تؤرق الجميع وتناولها العديد من الباحثين والمختصين لمحاولة إيجاد حلول جذرية لها حيث ستسهم فكرتنا في حل تلك المشكلة وتخفيف الضغط والتكدس الطلابي بالمدارس الخاصة دون أي تكلفة بل على العكس فإن الدولة ستحقق كسبا ماديا لو نفذت فكرتنا على أرض الواقع، مع ملاحظة أن المدارس الخاصة تحوي عددا ليس بالقليل من أبنائنا وبناتنا الكويتيين وهم يتأثرون بطبيعة الحال بمشكلة الزيادة العددية بفصول المدارس الخاصة عن الحد المسموح به.. والتي تزداد سنة بعد أخرى.

في الختام نشير إلى أن المدارس الحكومية لن تتأثر أبدا من تنفيذ الفكرة على أرض الواقع فلن يتعدى عدد الطلاب الوافدين الذين سيتم توزيعهم على فصول المدارس الحكومية سوى نسبة بسيطة مع ملاحظة أن عدد الطلاب في فصول المدارس الحكومية في العديد من الدول يصل إلى ضعف العدد في فصولنا ونحن لا نمانع في إلحاق أبناء الوافدين بمدارسنا الحكومية مع أبنائنا جنبا إلى جنب حيث أصبح الوافد يشاركنا كل أوجه الحياة وأنشطتها.. ونكون قد حققنا وفرا كبيرا بميزانية الدولة وأوجدنا مصدرا بديلا للنفط بفكرة يطرحها مواطن محب لوطنه.

الحركة الشعبية تطالب بإعادة دراسة المقترح

سعود الحجيلان: «الشؤون» تقدم قانوناً نقابياً يختلف عما قدمناه إلى رئيس مجلس الأمة

قال رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود راشد الحجيلان أن وزارة الشؤون قامت بتقديم قانون نقابي مخالف للقانون الذي قامت الحركة الشعبية الوطنية بصياغته سابقا، فقد سحبت البساط من تحت أقدامنا ولم تقم هي والهيئة العامة للقوى العاملة بأخذ رأينا في مواده، بل وزادت الطين بلة بمخالفة قانونها لغالبية المواد التي طرحناها والتي كانت بوابة النجاة للعمل النقابي الكويتي.

لقد تحركنا في السابق لشعورنا بالمسؤولية تجاه الظلم الواقع على العاملين بالدولة وحفظ حقوق النقابيين ومع الأسف الشديد لم تتحرك النقابات والاتحادات كافة خلال تلك الفترة السابقة لتقديم قانون نقابي يمثلهم بالصورة الصحيحة، فقمنا نحن بذلك وتحملنا المسؤولية الكاملة عن مستقبل العمل النقابي الكويتي، وها نحن اليوم وعلى مرأى ومسمع الجميع نتعرض لجريمة اختطاف وسحب البساط من الحركة الشعبية الوطنية وإعادة الاحتكار من جديد ولكن بلون وردي تحت مظلة قانون جديد من قبل وزارة الشؤون، ولذلك نرفض وبقوة أن يتم تهميشنا بهذه الطريقة، فالقانون سيولد ميتا ولن يسهم إلا في زيادة الشرخ بين النقابات والمنتسبين إليها.

لقد تم تأسيس العمل النقابي منذ ما يقارب 50 عاما، من العام 1964، وقد قمنا بصياغة القانون النقابي وتقديمه لمعالجة الخلل في العمل النقابي الكويتي الذي أصبح مع الأسف الشديد لا يذكر بالخير لا من المواطنين ولا من المقيمين، وقد فوجئنا قبل أيام قليلة بتصريح لوزيرة الشؤون بأن الوزارة ستقوم بصياغة قانون نقابي جديد، علما بأن القانون الجديد الذي صاغته الحركة الشعبية الوطنية وصل لوزيرة الشؤون وتم تسليمه إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أثناء اجتماع الحركة معه في مجلس الأمة وغالبية الأعضاء والحكومة يعلمون بهذا القانون من خلال ما قامت به الحركة الشعبية الوطنية عبر إرساله ونشره في جميع الصحف المحلية، وأيضا عبر الندوات المكثفة التي نظمناها، إننا في الحركة الشعبية الوطنية نختلف ونتفق مع قانون الشؤون ولكننا نختلف معه في مواد كثيرة وخصوصا تجاهله للكثير مما قمنا بصياغته فعلى سبيل المثال لم تضع الوزارة مواد تحمي حق الانتساب للموظفين، فغالبية النقابات في الكويت يعاني موظفو الدولة فيها من حرمان الانتساب إلى النقابة حيث يتقدم الكثير لطلب الانتساب ولكن دون جدوى، كنقابة العاملين في الداخلية وغيرها من النقابات التي ترفض مجالس إداراتها الانتساب ، وهذا مخالف للدستور والاتفاقيات الدولية، فأين القانون النقابي الذي قدمناه وتم تغييره بقانون جيد بنسبة 5٪ وسيئ بنسبة 95٪.

سعود راشد الحجيلان

الوزارة تجاهلت في قانونها العديد من المواضيع المهمة ومنها حق النقابي في عضوية مجلس الإدارة

القانون النقابي الذي قدمناه تم تغييره بقانون جيد بنسبة 5٪ وسيئ بنسبة 95٪

ثانيا: لقد قمنا في الحركة الشعبية الوطنية بوضع مواد في قانوننا وهي حق مشروع لجميع النقابات في أن تشارك في المؤتمر العام للاتحاد العام لعمال الكويت بالتصويت والانتخاب، فلا يعقل ان يستمر الاحتكار في الاتحاد العام على 15 نقابة فقط بينما يوجد أكثر من 44 نقابه خارج الاتحاد لا تستطيع أن تشارك في اتحادها العام وهذا خلل واضح في القانون الجديد للشؤون.

ثالثا: وضعت وزارة الشؤون نقطة سوداء في قانونها وهي تخالف الدستور مخالفة صريحة، وتخالف الاتفاقيات الدولية، وهي المادة 38 التي نصفها بالخطرة للغاية، وهي تنص على ما يلي: «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار أو بأي من هاتين العقوبتين كل شخص باشر عملا نقابيا أو أنشأ جمعية أو جماعة أو رابطة او هيئة أو نقابة او اتحاد نقابات بالمخالفة لأحكام هذا القانون وفي كل الأحوال يحكم بإغلاق المقر ومصادرة الأموال التي جمعت لهذا الغرض بغير الطريق القانوني».

كما تجاهلت الوزارة في قانونها العديد من المواضيع الهامة للنقابات، على سبيل المثال حق النقابي في عضوية مجلس الإدارة، فبعض النقابات يتم فصل أعضائها من دون شروط أو ضوابط تحمي حق النقابي، فلا بد من وضع حل لفصل النقابيين وفق النظام والنقاط المعترف بها حتى لا يكون هناك تعسف في اتخاذ أي قرار.

وبما أننا نتحدث عن بعض المواد فهناك مادة جيدة تم أخذها من القانون الذي قدمناه نحن في القانون النقابي الأصلي وهو أن القضاء الكويتي يشرف على الانتخابات النقابية، فهذه المادة ممتازة ومتمسكون بها وهي موجوده في قانون الشؤون الذي تم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي بأن القضاء هو الذي عليه أن يشرف على الانتخابات النقابية لمزيد من الشفافية.

إذن لابد من إيجاد حل لمشكلة فصل المنتسبين من النقابات، فالقانون الجديد يخلو من مواد ونقاط تحمي المنتسب للنقابة من الفصل، بمعنى أن النقابات بإمكانها فصل أي من منتسبيها من دون بيان الأسباب، ولذلك نطالب بتدخل القضاء والهيئة لمزيد من الشفافية حتى لا نكون محكومين وفق شريعة الغاب.

كما نطالب مجلس الأمة بأن يأخذوا القانون بعين الاعتبار ويكونوا في صف الوطن والمواطنين، وليس فقط مع النقابات المحتكرة التي أفسدت العمل النقابي بعد أن كان العمل النقابي الكويتي في السابق في المقدمة، ونطالب النقابيين في الوقت ذاته التصدي لهذا الأمر، وعلى وزيرة الشؤون أن تتحمل هذه القضية وأبعادها المستقبلية.

للأسف الشديد بعد كل ما قدمناه على طبق من ذهب جاء من ينسف هذه المواد ويدس السم في العسل، ويخرج القانون عن روحه ويجرده من مواده الهامة، ولذلك نجدد في الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بإعادة دراسة القانون وإشراكنا في المناقشات كما وعدنا بذلك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بذلك، وأن نكون شركاء في وضع القانون المفيد للحركة النقابية، فبدل أن نكافأ تم استبعادنا بطريقة مريبة.

إجراء عملية القرعة يوم 13 الجاري

أسماء 344 مواطناً خصصت لهم قسائم في المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس عزمها توزيع قسائم حكومية في منطقة المطلاع (إن 7) الدفعة الأولى من توزيعات السنة المالية 2017/2016 وتشمل 344 قسيمة بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 24 أكتوبر 2007.

ودعت المؤسسة في بيان صحافي المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمنطقة المطلاع إلى مراجعتها بعد غد الخميس ويوم الأحد المقبل مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة دخول القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع يوم الاثنين المقبل وتجرى القرعة في 13 أبريل الحالي، مبينة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

ودعت المؤسسة المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في هذه القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن هذا الكشف إلى مراجعة المؤسسة يوم الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن الاحتياط.

وأوضحت أن المواطنين الواردة أسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة بدخول القرعة بهذه القسائم المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة حتى مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

أسماء المشمولين بالتخصيص في هذه الدفعة على موقع «الأنباء» الإلكتروني

مناقصتا المشروع تقفلان 24 الجاري ومايو المقبل

«السكنية» ترفع تاريخ التخصيص على قسائم «جنوب المطلاع» حتى 30 يونيو 2010

عادل الشنان

أعلنت لجنة أهالي مدينة جنوب المطلاع ان عدد الشركات المتقدمة في لجنة المناقصات لدخول المنافسة على عقد انشاء وانجاز وصيانة الطرق الرئيسية وشبكات خدمات البنية التحتية بمشروع جنوب المطلاع قد بلغ خمس شركات محلية وكيلة لشركات عالمية وان موعد الاقفال هو 24 الشهر الجاري أما مناقصة عقد انشاء وتطوير وصيانة طرق وتقاطعات لخدمة مدينة المطلاع المستقبلية فقد تقدم لها عدد 6 شركات وموعد اقفالها 24 مايو المقبل.

أحمد الهداب

هذا، وقد صرح نائب المدير العام لشؤون الطلبات والتخصيص أحمد الهداب بأن المؤسسة انتهت من توزيعات السنة المالية 2015/2016 حيث تم فعليا توزيع عدد (12177) قسيمة حكومية بمشروع مدينة جنوب المطلاع وقد باشرت البدء بالتوزيعات للسنة المالية 2016/2017لعدد (11338) قسيمة للسنة الثالثة على التوالي اعتبارا من بداية شهر ابريل الجاري.

وقال الهداب في تصريح صحافي ان رفعت سنوات التخصيص على مشروع جنوب المطلاع حتى تاريخ 2010/6/30 وما قبل، فعلى السادة المواطنين المتقدمين بطلبات سكن لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وما قبله للتوزيع على المخطط بمساحة 400 م2، مراجعة صالة الخدمة الاسكانية بمبنى المؤسسة «جنوب السرة» الدور الأرضي أو فرعي الحكومة مول بمنطقة الجهراء أو جابر العلي وجليب الشيوخ أثناء الدوام الرسمي وذلك اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2016/ 10/4، تمهيدا للنظر في التخصيص لهم بمبنى المؤسسة في جنوب السرة فقط مصطحبين معهم شهادة راتب حديثة. (اذا كان المتقدم بطلب يعمل بالقطاع الخاص، أو متقاعد أو لا يعمل فعليه احضار شهادة من مؤسسة التأمينات الاجتماعية تفيد اشتراكه بها. واحضار شهادات دراسية للأبناء بالدرجات للعام الدراسي الحالي)، وكتاب حديث من بنك التسليف والادخار (يطلب من ادارة خدمة المواطن بالمؤسسة) وشهادة سجل عقاري حديثة من وزارة العدل وصور البطاقات المدنية لأفراد الأسرة اما في حالة وفاة أب صاحب العلاقة عليه احضار شهادة سجل عقاري حديثة للمرحوم بالاضافة الى شهادة حصر الوراثة وفي حالة التغيير في الاسم يرجى احضار الكتب بالاسم القديم والجديد بالنسبة للزوج والزوجة.

توأمة بين «الفروانية» و«سامسون» التركية

وقع محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود مع محافظ ولاية سامسون التركية ابراهيم شاهين اتفاقية للتوأمة والتآخي والتعاون المشترك بين المحافظتين في مقر ديوان عام المحافظة بحضور السفير التركي لدى الكويت مراد تامير.

وقال الحمود خلال حفل توقيع الاتفاقية ان عملية التوأمة ستسهم بدور فاعل في تنشيط الاستثمارات المشتركة بين الجانبين، فضلا عن تبادل الخبرات والرؤى والتجارب الناجحة بما يصب في صالح المحافظتين والبلدين الصديقين. واضاف ان هذه الاتفاقية تأتي في اطار العلاقات التاريخية بين الكويت وتركيا التي شهدت العديد من التجارب الناجحة والمشتركة بين البلدين الصديقين والتي شهدت في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة على مختلف الاصعدة حتى أصبحت نموذجا يحتذى به في العلاقات الدولية.

وأعرب الحمود عن امله في ان تؤتي هذه التوأمة ثمارها في اقرب وقت وتشهد المرحلة المقبلة آفاقا اوسع من التعاون بين المحافظتين في شتى المجالات المختلفة.

من جانبه، قال محافظ ولاية سامسون ابراهيم شاهين ان توقيع اتفاقية التوأمة تعد بداية لتعاون كبير وتبادل بناء بين المحافظتين، ما يسهم في تحقيق الهدف المنشود من الاتفاقية. وذكر أن الكويت وتركيا تربطهما علاقات وثيقة وتاريخية منذ القدم وتعد نموذجا يحتذى به في العلاقات الدولية، داعيا المستثمرين الكويتيين الى الاستثمار في تركيا وبالتحديد في محافظة سامسون لما تتميز به من تسهيلات تقدم لهم.

الكويت من أفضل الدول اهتماماً بالأيتام

بشرى شعبان

أكد وكيل وزارة الشؤون د.مطر المطيري حرص الوزارة على توفير كل سبل الرعاية للأيتام في شتى المجالات الحياتية بما يضمن لهم حياة كريمة تؤهلهم للعمل على رفعة بلدهم الكويت، جاء ذلك خلال حضوره الحفل السنوي باليوم العربي لليتيم والذي نظمته إدارة الحضانة العائلية بمجمع دور الرعاية الاجتماعية تحت شعار «لست وحدك قلوبنا معك»، مبينا ان ديننا الحنيف اوصى بهذه الشريحة وحث على الاهتمام بها في كل الجوانب.

وذكر المطيري ان الكويت من افضل دول العالم اهتماما بالأيتام حيث تضمن لهم اللوائح والقوانين الكويتية حياة كريمة وتوفر لهم كل سبل الرعاية في شتى الجوانب. لافتا الى دور الوزارة في الاهتمام بالأيتام، حيث بدأ ذلك منذ اكثر من نصف قرن، مبينا ان هذا الدور يظهر جليا فيما تقدمه ادارة الحضانة العائلية منذ تأسيسها عام 1967 والى الآن في تربية ورعاية الأيتام وتأهليهم.

وقد تضمن الحفل العديد من العروض المسرحية للأطفال والفقرات الغنائية، وشرح بعض تجارب الأسر الحاضنة والجمعيات المهتمة بالأيتام، وفي نهاية الحفل تم تكريم الأبناء المنضبطين سلوكيا واخلاقيا وحفظة القرآن الكريم.

SUZUKI Way of Life!

شركه مصطفى كرم واولاده، تحصد الجائزة الأولى لأفضل مبيعات قطع الغيار والصيانه لعام 2015

شركه مصطفى كرم واولاده، تحصد الجائزة الأولى كأفضل موزع متميز لخدمات الصيانة، والجائزة الأولى كأفضل موزع متميز لخدمات قطع الغيار.

حصلت شركه مصطفى كرم واولاده، الموزع المعتمد الحصري لسيارات سوزوكي في الكويت،على جائزتي المركز الأول كأفضل موزع متميز لخدمات الصيانة، والمركز الأول كأفضل موزع متميز لخدمات قطع الغيار، وذلك ضمن فعاليات مؤتمر موزعي شركه سوزوكي الذي عقد بمدينة نيو دلهي في مطلع شهر فبراير 2016.

بهذه المناسبة، تتقدم شركه مصطفى كرم واولاده من عملائها الأعزاء بجزيل الشكر وعظيم التقدير مثمنة ثقتهم الغالية ودوام دعمهم المستمر لانشطتها.

كما وتهدي شركه مصطفى كرم واولاده عملائها الكرام هاتين الجائزتين، وهما عنوان تميزها ونجاحها وحافزها القوي نحو بذل المثابرة والمزيد من الجهد سعيا للارتقاء بما تقدمه لهم من خدمات، وتحقيق كل مايتطلعون إليه من أهداف.